

الفصل التاسع والعشرون

الصيغ النموزجية

المتعلقة بأوراق الضد

obeikandi.com

المبحث الأول صيغ و نماذج

نموذج رقم ١

ورقة ضد متعلقة بحقيقة الثمن

أنه فى يوم الموافق / /

"يفضل ان يكون هذا التاريخ هو تاريخ العقد الظاهر تيسيرا لاثبات المعاصرة"

ثم أبرام هذا العقد بين كل من :

١- السيد / مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف أول)

٢- السيد / مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد وقد اتفقا على ما يلى :

البند الاول : بموجب عقد بيع مؤرخ / / باع الطرف الاول للطرف الثانى " تتقل بيانات المبيع من العقد وتضمن البند أن الثمن الذى تم البيع على اساسه هو مبلغ فقط جنيه، فى حين ان حقيقة هذا الثمن هو مبلغ فقط جنيه، دفع منه الطرف الثانى للطرف الاول بمجلس هذا العقد مبلغ فقط جنيه نقدا " أو بشيك مقبول الدفع مسحوب على بنك برقم لصالح الطرف الاول " والباقى وقده فقط جنيه التزم الطرف الثانى بدفعه عند ابرام العقد النهائى .

البند الثانى : تظل لباقى بنود العقد قوتها الملزمة للطرفين، ويكون رجوع كل منهما على الاخر وفقا لاحكامها .

البند الثالث : لا يجوز لاي من الطرفين اظهار هذا العقد للغير الا اذا وافق الطرفان على ذلك كتابة، ولا يسرى ذلك فى حالة نشوب خلف بينهما يترتب عليه الجوء للقضاء .

البند الرابع : لا يعتد بالعقد الظاهر فيما تضمنه متعلقا بالثمن وكيفية الوفاء به .

البند الخامس: حرر هذا العقد من نسختين، لكل طرف نسخة.

(الطرف الثانى)

(الطرف الاول)

نموذج رقم ٢

ورقة ضد متعلقة باستعارة اسم

أنه فى يوم / / الموافق

"يفضل ان يكون هذا التاريخ هو تاريخ العقد الظاهر تيسيرا لاثبات المعاصرة"

ثم أبرام هذا العقد بين كل من :

١- السيد / مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف أول)

٢- السيد / مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد وقد اتفقا على ما يلى :

البند الاول : رغبة من الطرف الاول فى دخول المزااد المعلن عنه بجريدة بتاريخ / / والمتعلق ببيع فقد وافق الطرف الثانى على دخوله باسمه الشخصى باعتباره مزيدا فيه لحساب الطرف الاول .

البند الثانى : تم هذا الاتفاق لقاء أجر قدره فقط.....جنيه دفع منه الطرف الاول للطرف الثانى مبلغ فقط جنيه بمجلس هذا العقد ، والباقى يدفع منه مبلغ فقط جنيه عند رسو المزااد باسم الطرف الثانى، اما ما يتبقى من الاجر فيدفع فور نقل ملكية محل المزااد للطرف الاول .

البند الثالث : فى حالة عدم رسو المزاد على الطرف الثانى، فأن
الاخير يستحق المبلغ الذى دفع له مقدما فقط باعتباره اجر له عن دخول
المزاد، دون أن يكون له الحق فى المطالبة بمبلغ آخر .

البند الرابع : يلتزم الطرف الثانى بالا يزايد بما يجاوز مبلغفقط
..... جنيتها وإلا كان مسئولا عن تصرفه باعتباره أصيلا فى المزاد، وفى هذه
الحالة يصح هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لاتخاذ اى اجراء .

البند الخامس: فى حالة رسو المزاد على الطرف الثانى، يلتزم الطرف
الاول بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه فى المواعيد المقررة لذلك والا
كان من حق الطرف الثانى الافصاح عن حقيقة علاقته به والرجوع عليه
بالتعويض عن الضرر الناتج عن هذا الوضع وادخاله فيما عسى أن يرفع عليه
من قضائيا .

البند السادس : يلتزم الطرف الثانى بنقل ملكية الاشياء التى رسا
عليه مزادها فورا الى الطرف الاول، والا سقط حقه فى باقى اجرة، ويكون
للطرف الاول اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ عليها واجباره على تنفيذ
التزامه .

البند السابع : تختص محاكم بنظر ما قد ينشعب من منازعات
تتعلق بهذا العقد ويعتبر عنوان كل من طرفيه المبين به موطننا مختارا له فى
هذا الصدد .

البند الثامن : حرر العقد من نسختين، لكل طرف نسخة .

(الطرف الثانى)

(الطرف الاول)

نموذج رقم ٢

ورقة ضد تفيد الصورية المطلقة لعقد

أنه فى يوم / / الموافق

يفضل ان يكون هذا التاريخ هو تاريخ العقد الظاهر تيسيرا لاثبات
المعاصرة

ثم أبرام هذا العقد بين كل من :

١- السيد /..... مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف أول)

٢- السيد /..... مصرى الجنسية مقيمبطاقة رقم.....

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد وقد اتفقا على ما يلى :

البند الاول: لرغبة الطرف الثانى فى الظهور بمظهر المالك لارض
زراعية لا تقل مساحتها عن فدان " كانت هذه الصورية منتشرة عندما
كان القانون يوجب على من يرشح نفسه لمنصب العمديه ان يكون مالكا
لارض زراعية لا تقل مساحتها عن خمسة افدنة ، فكان المرشح يبتاع هذا
القدر بموجب عقد بيع صورى ويبرم مع البائع ورقة ضد على النحو التالى "
فقد أبرم معه الطرف الاول عقدا بتاريخ / / تتضمن بيعه مساحة
.....فدان كائنة " تتقل البيانات كاملة من حيث الموقع والحدود
والتكليف من واقع العقد سالف البيان " لقاء ثمن مقبوض قدرهفقط
..... جنيه .

البند الثانى : يقر الطرفان بأن عقد البيع المشار اليه بالبند السابق
صورى صوريته مطلقة ولا يتفق مع الحقيقة ويخالف ارادة المتعاقدين التى لم

تصرف اطلاقا الى ابرام عقد بيع ويعتبر لغوا وان المراد منه فقط اظهار
الطرف الثانى بمظهر المالك للقدر المبيع .

البند الثالث : تظل حيازة الاطيان للطرف الاول وله وحده غلتها
واستغلالها والتصرف فيها بكل أنواع التصرفات القانونية دون أدنى اعتراض
من الطرف الثانى .

البند الرابع : يلتزم الطرف الثانى برد عقد البيع المشار اليه البند
الاول للطرف الثانى فور تحقق الغرض الذى سعى اليه من ورائه على ان يتم
ذلك فى أجل غايته / /

البند الخامس : حرر العقد من نسخة واحدة للطرف الاول .

(الطرف الثانى)

(الطرف الاول)

المبحث الثانى

التعليق:

العقد الحقيقى والعقد الصورى :

إذا ابرم شخصان عقداً، واخفيا فيما بينهما حقيقة احد بنوده وذكرها فى العقد بديلاً لهذا البند يختلف عما اتفقا عليه، وحررا ورقة تتضمن البند الحقيقى الذى اخفياه للاستناد اليها لاطهار حقيقة اتفاقهما اذا ما نشب الخلف بينهما، فأنا نكون بصدد عقد حقيقى ستره المتعاقدان فى الورقة التى ضمناها حقيقة ما اتفقا عليه وارادا الالتزام به، وتسمى هذه الورقة فى العمل " ورقة ضد " لأنها ضد البند الذى تضمنه العقد الذى اظهراه، وتسمى هذه الورقة فى القانون " العقد الحقيقى " لتضمنها حقيقة ما تم الاتفاق عليه، كما تسمى " العقد المستتر " لأنها تستر هذه الحقيقة، اما العقد الذى تضمن غير ما أراه المتعاقدان فيسمى " العقد الظاهر " لأنه الظاهر امام غير المتعاقدين باعتباره دالا على ما اتفقا عليه، كما يسمى " العقد الصورى " لأنه يخالف الحقيقة التى اتفق عليها المتعاقدان .

والاصل ان ترد الصورية على كافة العقود، ومتى اظهر احد المتعاقدين ورقة الضد أصبحت هى العقد الحقيقى حتى فى مواجهة الغير، إلا أن القانون خرّج على هذا الاصل فى بعض العقود كما فى عقد الشركة فنص على الاعتراف بالعقد الظاهر وحده وبطلان العقد المستتر أى ورقة الضد .

ويمكن اتخاذ اى من النماذج السابقة واعتبارها عقداً ظاهراً - فيما عدا ما تعلق منها بالشركة - ثم تحرير ورقة ضد وفقاً لما يرغب المتعاقدان فى اخفائه من بنوده، كاخفاء حقيقة الثمن فى البيع كما لو كان البيع قد تم بمائتى الف، فأن المتعاقدان يحرران عقد مستتر " ورقة ضد " يقران فيه ان هذا المبلغ هو حقيقة الثمن الذى تم البيع على أساسه، ولكنهما رغبة فى

تفادى الشفعة يضمنان العقد الظاهر ان الثمن ثلاثمائة ألف، أو لرغبة المشتري فى خفض رسوم التسجيل يطلب من البائع ان يذكر فى العقد الظاهر ان الثمن مائة ألف، والعبرة دائماً بما تضمنه العقد الحقيقى وهو وحده الذى يمكن بموجبه اثبات حقيقة الثمن .

وكما نرد الصورية على أحد بنود العقد كبند الثمن، فانها ترد على اطراف العقد فتكون بصدد عقد تسخير أو عقد اعارة اسم، كان يكون شخصا ممنوعا بضمن فى القانون أو راغبا فى عدم اظهار اسمه فى تعامل معين، فيستعير اسم شخص آخر ليظهر هذا الشخص كطرف فى هذا التعامل بدلا من المتعاقد الحقيقى الذى يحرر فيما بينه وبين هذا الشخص عقدا مستتر "ورقة ضد" الاضمن حقيقة الامر، وقد ترد الصورية على العقد برمته فلا يكون هناك عقد أصلا .

ونتناول هذه النماذج الثلاثة لاروراق الضد